



رجال الإسعاف التابعون لوزارة الداخلية ينقلون المتهم المصاب بنوبة صرع من أمام مبنى وزارة العدل بالمنامة



رجال الأمن المدنيون أمام قاعة جلسة المحاكمة

المتهمون ينكرون التهم مدعين التعذيب... و15 سبتمبر موعداً لـ «الدفاع»

سقوط متهم بأحداث «السهلة» بقاعة المحكمة إثر نوبة صرع

■ المنامة - محرر الشؤون المحلية

□ هوى أحد متهمي الحوادث الأمنية لمنطقة السهلة صباح أمس (الأحد) مغشىً عليه أمام هيئة المحكمة الكبرى الجنائية، وذلك بعد أن أصيب بنوبة صرع. وقد أدى ذلك إلى قطع جلسة المحاكمة التي كانت تستمع فيها هيئة المحكمة لشكاوى وتفصيل المتهمين في تعرضهم إلى التعذيب أثناء فترة حبسهم.

وقد أنكر المتهمون التهم الموجهة إليهم من قبل النيابة العامة، وذلك بعد أن تلاحق رئيس المحكمة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة لأكثر من جلسة عليهم، في حين قررت المحكمة إجراء النظر في القضية إلى 15 سبتمبر/ أيلول المقبل، وذلك لتقديم المحامين مرافعاتهم الدفاعية عن المتهمين.

وفي الجلسة حضر المتهمون الستة بمعية موكليهم، وهما المحامية نفيسة دعبيل عن المتهمين من الثاني حتى السادس، والمحامي محمد الجشي وكياً عن

المتهم الأول في القضية.

ولوحظ وجود كخيف لرجال الأمن في جلسة المحاكمة، كما تعرض المحامون وجميع من يدخل قاعة جلسة المحاكمة إلى التفتيش من قبل رجال الأمن، الأمر الذي كان موضع استنكار من قبل الجميع.

ومنع رجال الأمن الذين كانوا يرتدون الزي المدني بقية المحامين من دخول قاعة المحكمة الكبرى الجنائية، في ظل انعقادها لنظر محاكمة متهمي الأحداث الأمنية لمنطقة السهلة.

إلى ذلك، علقت المحامية نفيسة دعبيل على إجراءات التفتيش بشكل عام بالاستنكار وعلى إجراء تفتيشها الشخصي بشكل خاص بالقول: «اعترضنا على هذا الإجراء لأنه إجراء غير صحيح وغير جائز قانوناً أن يتم تفتيش المحامي، فهذا الشكل يوضع المحامي في دائرة الاتهام مثله مثل المتهم».

وفي بداية الجلسة تلاحق رئيس المحكمة لأكثر من جلسة للمتهمين الستة الذين واجهوا بالإلحاح، ومن ثم طلب المتهمون من المحكمة الاستئذان لعرض شكاوهم، فسمحت لهم المحكمة، إذ ادعى المتهمون تعرضهم إلى التعذيب وسوء المعاملة، وذلك لانتزاع الاعترافات منهم، وقد استمعت هيئة المحكمة لشكاوى جميع المتهمين عدا اثنين منهم، وذلك نظراً لظروف خارجة عن إرادتها وهي وقوع أحد المتهمين وهو في العقد الثاني من العمر مغشى عليه، بعد أن تعرض إلى نوبة صرع، إذ إنه مريض ويتلقى العلاج، وقد تم نقل المريض

بواسطة سيارة الإسعاف الخاصة بوزارة الداخلية. وأجمع المتهمون الستة في قضية حرق 3 سيارات وتجهير في منطقة السهلة على ادعاءاتهم بشأن تعرضهم إلى التعذيب.

وتأتي محاكمة المتهمين الستة إثر إحالتهم من قبل النيابة العامة التي وجهت لهم تهمة اشتراكهم في تجهير في مكان عام، مؤلف من أكثر من 5 أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المال، إذ إنهم أشعلوا حريقاً في الأموال الخاصة والمنقولة، والملوكة لأشخاص وشركة لمعاملات الطابوق، الأمر الذي من شأنه تعريض حياة الأشخاص والأموال للخطر، وذلك بأن رموها بالزجاجات الحارقة ونثروا عليها مادة معجلة للاشتعال (جازولين) وأضرموا فيها النار. وكان الشاهد الأول وهو ضابط في وزارة الداخلية ذكر في شهادته أن التحريات دلت على قيام المتهمين وآخرين مجهولين بالتجهير وإشعال الحرائق بمنطقة

السهلة، في حين قال الشاهد الثاني وهو مسئول في شركة النظافة إنه علم أن الحاويات الخاصة بالقمامة والملوكة لشركته احترقت وتضررت من جراء أعمال الشغب. أما الشاهد الثالث وهو رجل أعمال فشهد بأنه نتج عن أعمال العنف احتراق 3 سيارات ملوكة له، بينما أفاد الشاهد الرابع بأنه ونتيجة لأعمال التجهير والشغب، احترق سور المجمع الذي به كراجات خاصة بشركة الطابوق.

وكان المتهمون اعترفوا في التحقيقات بالتجهير والشغب وأنهم أشعلوا النار في السيارات والمجمع والإطارات، وتبين من تقرير قسم مسرح الجريمة أن سبب الحريق رمي زجاجات حارقة (مولوتوف) بفعل فاعل متعدد، كما ثبت من تقرير المختبر الجنائي أن بعض العينات المرفوعة من مكان الحريق تشكل في مجموعها زجاجات حارقة، وأن بعضها الآخر يحتوي على مادة «الجازولين».

هل يقف المحامون والصحافيون متهمين بأداء واجبهم المهني؟!

«القضاء الواقف» و«السلطة الرابعة» يهددان بمقاطعة المحاكم في ظل إجراءات التفتيش

■ الوسط - عادل الشيخ

□ هل يقف «القضاء الواقف» و«السلطة الرابعة»، وهم المحامون والصحافيون، متهمين أمام رجال الأمن وذلك في أدائهم لواجبهم في الدفاع بالنسبة إلى المحامين والتغطية الإعلامية بالنسبة إلى الصحافيين للقضايا الأمنية؟

ذلك هو السؤال الذي بات يطرح نفسه، وردده العديد من الصحافيين والمحامين في تعليقاتهم على ما جرى لهم في جلسات محاكمة بعض متهمي الأحداث الأمنية، والتي كان آخرها يوم أمس (الأحد).

فعلى غير العادة والعرف، يشرع رجال الأمن في إجراء وتحديث نظام جديد متبع في مبنى المحاكم، لم يكن موجوداً من قبل وهو الشروع في تفتيش المحامين الموكلين في الدفاع عن المتهمين، وذلك ليس في كل القضايا، وإنما في القضايا الأمنية فحسب، من مثل حرق حاويات النفايات والإطارات وحيازة المولوتوف والتجهير غير المرخص وغيرها من التهم المتعلقة بالجانب الأمني.

فقد خضعت يوم أمس (الأحد) المحامية نفيسة دعبيل - وهي محامية معروفة لدى الهيئات القضائية للمحاكم على رغم حداثة تجربتها في مجال المحاماة - للتفتيش الشخصي من قبل الشرطة النسائية وذلك قبل دخولها لقاعة المحكمة الكبرى الجنائية، إذ إنهم تدافع عن خمسة متهمين في قضايا جنائية



عادل مرزوق

المحامين البحرينية جميلة سلمان في بيان صدر عنها بأن الجمعية تستنكر ما تعرض له بعض المحامين أثناء القيام بدورهم في الدفاع عن موكليهم أمام المحكمة الكبرى الجنائية من



نفيسة دعبيل

الإجراء غير صحيح وغير جائز قانوناً، فإن يتم تفتيش المحامي بهذا الشكل يعني وضع المحامي في دائرة الاتهام مثله مثل المتهم» من جانبها، صرحت رئيسة جمعية



جميلة سلمان

تتعلق بالأحداث الأمنية لمنطقة السهلة. ممن يعتبرون في حكم الموظفين العامين، إلا أنها استنكرت بشدة، وعلقت عليه بالقول: «هذا

«الداخلية»: إجراءات التفتيش بالمحكمة لتوفير الأمن ولم تستهدف المحامين

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ صرح الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية، رداً على جمعية المحامين البحرينية، بأن ما قامت به الأجهزة الأمنية في مبنى المحكمة من إجراءات إدارية، لأجل توفير الأمن وضمان سير عمل المحكمة، لم تستهدف أشخاصاً معينين وخصوصاً المحامين، مشيراً إلى أن عملية التفتيش كانت سلسلة وسريعة، وأن وزارة الداخلية ستستمع إلى وجهات نظر المعنيين للوقوف على ما حدث.

قبل أفراد وزارة الداخلية، وذلك بتفتيشهم قبل الدخول لقاعة المحكمة، الأمر الذي يعد بادرة خطيرة تدعو إلى الوقوف أمامها ومساءلة المسؤولين عنها.

وأضافت سلمان أن «المحامين وفي ظل هذه الإجراءات غير القانونية والتي تمنعهم وتعوّقهم عن القيام بواجبهم في الدفاع عن موكليهم والمكفول بموجب الدستور وتتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مملكة البحرين، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويتناقض مع قانون المحاماة باعتبارهم القضاء الواقف والجنح الثاني للعدالة، سيمتنعون عن الحضور أمام المحاكم في ظل هذه الإجراءات»، مشيرة إلى أن «ما قام به أفراد وزارة الداخلية يوم أمس (الأحد) يُعد إجراءً خطيراً وتراجيحاً، لافتة إلى أن «هذه الإجراءات لم يكن موجوداً حتى في ظل قانون تدابير أمن الدولة».

وأوضحت سلمان «أن ذلك الأمر لا يسهم في تطوير العلاقة مع المحامين»، مناشدة «وزير الداخلية وضع الأمور في نصابها وعدم السماح بحصول هذه التجاوزات». ولم يقتصر التفتيش على المحامين فقط، بل طال حتى رجال الإعلام من الصحافيين الذين يغطون جلسات المحاكم بشكل يومي، ففي الجلسات القضائية الخاصة بمحاكمة متهمي الأحداث الأمنية، وفي ظل وجود مجموعات وطائفت أمني في مبنى وزارة

محاكمة 3 بحرينيين وآسيوي بتهمة سرقة كابلات كهربائية

محملين بالمسروقات، وتوجهوا إلى إحدى المزارع، وبعد ثلاثة أيام قاموا بتقطيع حزمة الكابلات، وبايعوها إلى أحد محلات السكراب، حيث اشترها المتهم الرابع في القضية، وهو من جنسية آسيوية.

من جانبها، وجهت النيابة العامة إلى المتهمين، تهمة أنهم في السابع من يناير/ كانون الثاني 2008، سرقوا المبلغ النقدي والمفوتات التابعة لإحدى شركات الخدمات الميكانيكية، وذلك بطريق الإكراه الواقع على المجني عليه، بأن قاموا بالاعتداء عليه بالضرب وتقييده وتعصيب عينيه، فسلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات والفرار بها.

أوقفوا السيارة، ودخلوا المبنى عن طريق تسور السور، وتوجهوا مباشرة إلى غرفة الحارس، الذي كان أثناءها يشاهد التلفاز، إذ كان باب غرفته مفتوحاً، فدخلوا على حين غرة الغرفة، وأسكوا بالحارس، ووضعوا عصابة قماشية على عينيه، وقيدوا يديه ورجليه بواسطة شريط لاصق، وركنوه جانباً، ومن ثم توجهوا إلى داخل الشركة وقاموا بفتح حزمة كابلات صغيرة من على القطعة الخشبية، فيما قام المتهم الثاني بإدخال سيارة الـ «بيك أب» إلى داخل الشركة، لنقل وتحميل المسروقات، وبعد انجازه سرقة، دخلوا إلى غرفة الحارس، وحرروه من قيوده، إلا أنه ومن شدة خوفه لم يلتفت إلى المصوص، الذين غادروا المكان

□ قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى أمس (الأحد) تأجيل محاكمة أربعة متهمين ثلاثة منهم بحرينيين، والرابع آسيوي الجنسية، متهمين بالسرقة، ويأتي قرار التأجيل لدراسة القضية مع استمرار حبس المتهمين على ذمة القضية.

وتشير تفاصيل القضية إلى أنه وبناء على اعتراف المتهم الأول خلال التحقيقات معه، بأنه وقبل شهرين من الواقعة، شاهد كميات كبيرة من الكابلات في الشركة موضوع السرقة، فأخبر صديقه المتهم الثاني والثالث في القضية، واتفقوا على سرقة الكابلات، فأحضر المتهم الثاني سيارة «بيك أب»، وتوجه الثلاثة إلى مكان الشركة، وهناك

تأجيل محاكمة متهم بالسرقة

لندب محامية للدفاع عنه

الإكراه الواقع على المجني عليها آثار لإصابات أثبتت بالتقرير الطبي، وتتصل وقائع القضية بحسب إفادة المجني عليها الأولى في أن المتهم وآخرين مجهولين حضروا إلى مسكنها واعتدوا عليها وعلى ابنتها بالضرب، ومن ثم سرقوا منها مبلغ ستين ديناراً، وهاتفين محمولين. في حين أفاد أحد الشهود بأنه تلقى اتصالاً من سكرتيرته في العمل أبلغته فيه بأن المجني عليه حضر إليها إبان عملها في المكتب، وقرر لها أنه تعرض للاعتداء والسرقة من قبل مجهولين، فتوجه معه وحينها شاهد المتهم يخرج من مسكن المجني عليها، وهو في حالة ارتباك، وقد تم ضبط البطاقة السكنائية الخاصة بالمجني عليه بحوزة المتهم، ونبت طبياً أن المجني عليها أصيبت بإصابات في الذراع والفخذ اليسرى.

□ أجلت المحكمة الجنائية الكبرى في جلستها المنعقدة أمس (الأحد) برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة، وعضوية القاضيين محمد البوعيين وإبراهيم الزايد، وأمانة سر راشد سالمين، النظر في قضية سرقة بالإكراه، إلى 23 سبتمبر/ أيلول المقبل، وذلك لإعلان المحامية المنتدبة من قبل وزارة العدل والشؤون الإسلامية للدفاع عن المتهم.

وكانت النيابة العامة أحالت المتهم إلى المحكمة موجهة إليه تهمة أنه سرق وآخرين مجهولين المبلغ النقدي والأشياء المملوكة للمجني عليها، وذلك بطريق الإكراه الواقع عليها، بأن توجهوا إلى مسكنها واعتدوا عليها بالضرب وتمكنوا بذلك الوسيلة من الإكراه من شل مقاومتها والاستيلاء على المسروقات. وقد ترك